مراجعة كتاب

مراجعة كتاب

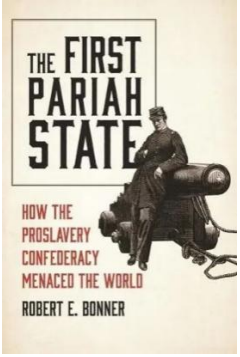

روبرت إي. بونر*: أول دولة منبوذة: كيف هددت "الكونفدرالية" المؤيدة للعبودية العالم

المراجعة: جين فلاهرتي**

ترجمة: مصباح كمال***

Robert E. Bonner. *The First Pariah State: How the Proslavery Confederacy Menaced the World*. Princeton: Princeton University Press, 2026. 240 pp. $39.95 (hardcover), ISBN 978-0691280295.

Reviewed for EH.Net by Jane Flaherty, Texas A&M University.

اقتصاد الإبادة: كيف يعيد الاحتلال إنتاج منطق الكونفدرالية؟

مقدمة هيئة التحرير:

يكتسب العرض المترجم لهذا الكتاب أهمية استثنائية كونه يتيح قراءة تاريخ "الكونفدرالية الأمريكية" في مرآة الحالة الفلسطينية من منظور اقتصاد سياسي، تتجلى من خلاله حقيقة أن الهيمنة السياسية ليست مجرد ممارسات أمنية عابرة، بل هي بنية اقتصادية شمولية تُعاد هندستها بصياغات قانونية، ومؤسسية، وديموغرافية استيطانية. فعندما تهيمن الآيديولوجيا الإقصائية العنصرية على الفضاء العام وتتحول إلى عقيدة دولة، تصبح قادرة على قسر الأسواق، واحتكار الموارد، وتطويع العلاقات الدولية لخدمة غاياتها، تماماً كما حوّلت حياة الفلسطينيين إلى معاناة وجودية يومية.

يستنتج مراجع الكتاب أن الكونفدرالية انتهت إلى **دولة منبوذة**—وهو المصير ذاته الذي يتهدد إسرائيل اليوم—لأن مشروعها السياسي قام بنيوياً على **تجريد جماعة بشرية من إنسانيتها،**

مراجعة كتاب

واختزالها إلى مجرد ركن في معادلة إنتاجية نفعية. وبهذا المنظور، غدا اقتصـــاد الكونفدرالية مأزقاً يقوّض شرعيتها الدولية، ولم يعد مجرد انعكاس لأزمتها السياسية.

وفي المقابل، تُثبت التجربة الفلسطينية أن الاحتلال الإسرائيلي يعيد إنتاج هذا المنطق الكولونيالي الاستيطاني بأدوات أكثر حداثة إذ يتحول الاستيطان غير الشرعي في الضفة الغربية إلى آلية نزع ملكية ممنهجة تسلب الفلسطينيين أرضهم. وبموجب ذلك، توظَّف الجغرافيا كأداة اقتصادية لقمع الأسواق، وتقييد الحركة، وتعطيل الاستثمار، وتفتيت القدرة الإنتاجية. وتُدار هذه المنظومة عبر شبكة قانونية وعسكرية ومالية متكاملة، مما يفضي إلى تحويل الاقتصاد الفلسطيني إلى كيان مقيد، ومجزأ، ومحكوم بالتبعية والعجز عن النمو.

وقد بلغ هذا المنطق مداه الإبادي في قطاع غزة منذ عام 2023، حيث تجاوز الحصـــار الطويل مداه ليتحول إلى تدمير بنيوي شامل استهدف الأحياء، والمستشفيات، والمصانع، والبنى التحتية، وترافق مع تهجير قسري واسع ونسب قتل غير مسبوقة. أدى هذا السلوك إلى سحق البنية الاقتصادية للقطاع بالكامل، وتحويله إلى اقتصاد إغاثي هش يعتمد كلياً على المساعدات، وهو ما يمثل الصيغة الأكثر تطرفاً لنزع الآدمية عبر وضع السكان في حالة انكشاف اقتصادي وجودي دائم، وتحويل الاقتصاد من وسيلة للتنمية إلى أداة لترسيخ السحق والإخضاع.

ورغم الفارق القانوني المتمثل في أن إســرائيل دولة معترف بها دولياً وليســت كياناً انفصـــالياً كالكونفدرالية، فإن إصرارها على الاحتلال والاستيطان والحصار يضع سياساتها تحت طائلة مقاومة قانونية واقتصـــادية عالمية متصـــاعدة. ويتجسـد ذلك في الفتاوى القانونية لمحكمة العدل الدولية وتقارير الأمم المتحدة و(الأونكتاد) والمنظمات الإنســـانية، والتي تتحدى التواطؤ الغربي وتصم الممارسات الإسرائيلية بـــالهيمنة البنيوية القمعية. هذا التحول يفسر تنامي العزلة والنبذ المتدرج الذي—وإن لم يعزل الدولة كلياً—يضـع ممارسـاتها في الأراضـي المحتلة تحت طائلة المساءلة الدولية، ويثبت أن القوة الاقتصادية عندما تُسخّر لتكريس الفصل العنصري تتحول إلى عامل تآكل للشرعية بدلاً من أن تكون رافعة لها—كما حصل للكونفيدرالية.

ولأن الاقتصاد ليس حيادياً، بل يصبح جزءاً من الصراع حين يُستخدم لتكريس عدم المساواة، فإن قراءة عرض هذا الكتاب في موقع الشـــبكة تتيح فهماً أعمق لكيفية تفاعل الآيديولوجيا والقوة الاقتصـادية والشـرعية الدولية، وللحدود التي تواجهها الدول حين تُحوّل السـيطرة إلى بنية قمعية دائمة، وللكلفة المتراكمة التي يفرضـها الاحتلال على الاقتصـاد الفلسـطيني وعلى مكانة إسـرائيل في النظام الدولي، وتُظهر أن تحليل الاقتصـــاد الســـياســـي للاحتلال ليس ترفاً معرفياً، بل هو ضـــرورة اســـتراتيجية لفهم جوهر الصـــراع وحدود القوة الغاشـــمة عندما تســـعى لإبادة الهوية الإنسانية لشعب بأكمله.

مراجعة كتاب

هيئة التحرير

نص المراجعة المترجمة

يقدم روبرت إي. بونر تفسيراً مهماً لتحول "الولايات الكونفدرالية الأمريكية" Confederate States of America (CSA) إلى كيان دولي "منبوذ"، وكيف تغير هذا الشعور بمرور الوقت، بدءاً من أواخر القرن التاسع عشر ووصولاً إلى أوائل القرن الحادي والعشرين. ويستعرض بونر التحديات التي فرضتها الولايات الكونفدرالية —باعتبارها دولة ذات طابع عنصري صريح— على النظام الدولي في حقبة الستينيات من القرن التاسع عشر. ويستند في سرده للأحداث إلى "خطاب حجر الزاوية" "Cornerstone Speech" الشهير الذي ألقاه ألكسندر إتش. ستيفنز "Cornerstone Speech" بمناسبة توليه منصب نائب رئيس الولايات الكونفدرالية؛ حيث صرّح ستيفنز قائلاً:

> "إن حكومتنا الجديدة... تقوم على [فكرة] أن حجر زاويتها يرتكز على الحقيقة الكبرى القائلة بأن الزنجي ليس مساوياً للرجل الأبيض، وأن العبودية هي حالته الطبيعية والمألوفة".

ويرى بونر أن خطاب ستيفنز هذا "مثّل خطأً فادحاً في الحسابات الخطابية". ونظراً لأن الساحة الدولية لم تكن لتتقبل الممارسات الصارخة لإخضاع السود التي انتهجتها الولايات الكونفدرالية، فقد تسبب هذا الخطاب وحده في "إشعار كل من التزم الحياد بالخزي" إزاء الصراع الدائر بين الاتحاد والكونفدرالية (16-17).
قد يجد المؤرخون الاقتصاديون هذا الكتاب محبطاً؛ إذ يركز بونر على التطور الفكري لمفهوم "الدولة المنبوذة" ولا يسهب في مناقشة التداعيات العملية (البراغماتية) لهذا المفهوم. فهو لا يتطرق إلا قليلاً إلى محاولات حكومة الكونفدرالية الحصول على قروض دولية، أو إلى حربها الاقتصادية ضد الاتحاد والقوى الأوروبية عبر حجب صادرات القطن عن المصانع البريطانية

مراجعة كتاب

والفرنسية بهدف "ابتزازها" للاعتراف بالولايات الكونفدرالية كدولة مستقلة. كذلك، لا يتناول الكتاب محاولة الكونفدرالية تقويض السياسة التجارية للاتحاد من خلال الاستيلاء على الموانئ ومكاتب الجمارك الفيدرالية، وإقرار بند "التجارة الحرة" في دستورها بُعيد سنّ الكونغرس الفيدرالي لتعريفة "موريل" الجمركية[1] Morrill tariff. ومع ذلك، يُعد هذا الكتاب مرجعاً مكملاً ومفيداً للغاية لكتاب جاي سيكستون Jay Sexton **دبلوماسية المدين** (Debtor Diplomacy)، الذي يجادل —جزئياً— بأن سوء فهم قادة الكونفدرالية لآليات التمويل الدولي قد أدى إلى فشل مسعاهم لنيل الاستقلال كدولة. إذ يوفر بونر خلفية أكثر شمولاً لأطروحة سيكستون، بينما يقدم كتاب سيكستون دعماً قيّماً للرؤية الأوسع التي يطرحها بونر حول الفشل الدولي وزوال الولايات الكونفدرالية (انظر: Debtor Diplomacy: Finance and American Foreign Relations in the Civil War Era: 1837-1873، نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد، 2005، ص 134-189).

يركز الفصل الأول على التوتر الناجم عن "الولايات الكونفدرالية الأمريكية" (CSA) وتجارة الرقيق الدولية. ورغم أن دستور الكونفدرالية حظر "استيراد الزنوج من العرق الأفريقي من أي بلد أجنبي بخلاف الولايات أو الأقاليم التي تبيح العبودية داخل الولايات المتحدة الأمريكية"، إلا أن الأوروبيين والأمريكيين لم يعتقدوا أن هذا البند سيُطبَّق فعلياً. ففي وقت مبكر يعود لعام 1858، قام تشارلز أ. ل. لامار Charles A. L. Lamar —مالك السفينة "واندرر" (Wanderer)— باستيراد 400 عبد من أفريقيا إلى ولاية جورجيا. وكان لامار، شأنه شأن أفراد عائلته، من علية القوم في السياسة الجنوبية قبل الحرب،

[1] تعريفة موريل Morrill tariff هي قانون جمركي أميركي صدر في الثاني من آذار/مارس عام 1861، رفع الرسوم على الواردات من متوسط يقارب عشرين في المئة إلى نحو سبعة وأربعين في المئة بهدف حماية الصناعة الأميركية الناشئة وزيادة الإيرادات الفيدرالية في لحظة سياسية واقتصادية حرجة سبقت اندلاع الحرب الأهلية. جاءت هذه التعريفة بعد انخفاض كبير في الرسوم بموجب تعريفة 1857 التي اعتُبرت غير كافية لحماية المصانع المحلية، كما ساعد انسحاب أعضاء مجلس الشيوخ الجنوبيين بعد إعلان ولاياتهم الانفصال على تمرير القانون بسهولة داخل الكونغرس. وقد سُمّيت التعريفة باسم مُقدّمها النائب جاستن سميث موريل، ومثّلت نقطة تحوّل نحو سياسة حمائية طويلة استمرت في الولايات المتحدة حتى عام 1913.

وعضوًا مؤثرًا في نخبة الكونفدرالية. وقد ألمح لامار إلى عزمه مواصلة استيراد العبيد إلى الولايات الكونفدرالية المُشكَّلة حديثاً، مما أثار مخاوف القوى الأوروبية، ولا سيما إنجلترا؛ إذ كانت بريطانيا قد استثمرت موارد هائلة لفرض حظر تجارة الرقيق الدولية منذ إقرار ذلك الحظر عام 1807. ومن جانبها، رحبت حكومة الاتحاد (الشمال) بتأجيج هذه المخاوف.

يتناول الفصل الثاني جهود الولايات الكونفدرالية لتعزيز قدراتها البحرية، لا سيما من خلال القرصنة. ووفقًا لبونر (35-36)، "أصبح تصعيد واستمرار الغارات البحرية للمتمردين عنصرًا حاسمًا في حملة وصم الكونفدرالية كمنبوذة عالميًا". وباعتبارها القوة البحرية المهيمنة في العالم آنذاك، كانت بريطانيا شديدة الحساسية تجاه القانون البحري الدولي. وقد انعكس هذا الأمر سلبًا على الاتحاد في البداية خلال حادثة ترينت[2] *Trent* affair (عندما صعد ضابط بحري تابع للاتحاد، في انتهاك للقانون الدولي، على متن السفينة البريطانية ترينت واعتقل اثنين من مبعوثي الكونفدرالية)؛ إلا أن "دعوة الولايات الكونفدرالية للقرصنة" أعادت إشعال المخاوف بشأن "الانحطاط المؤيد للعبودية" (39).

يكشف بونر في الفصل الثالث أن الرئيس أبراهام لينكولن، واستجابةً لرسالة من عمال مدينة مانشستر الإنجليزية، صاغ قراراً يصف "الولايات الكونفدرالية الأمريكية" بأنها "دولة وليدة" (أو "دولة في طور التكوين") أُسست على قاعدة "العبودية البشرية"، ولا ينبغي لـ "أسرة الأمم المسيحية والمتحضرة" الاعتراف بها أو قبولها. ومع ذلك، لم يُعلن بيان لينكولن هذا للعامة إلا بعد وفاته. وقد اتخذ تشارلز سامنر Charles Sumner —السيناتور الجمهوري الراديكالي عن ولاية ماساتشوستس ورئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ— من هذا البيان أساسًا لجهوده الدبلوماسية، ولا سيما في خطابه المؤثر الذي ألقاه

[2] حادثة ترينت (Trent Affair) أزمة دبلوماسية وقعت عام 1861خلال الحرب الأهلية الأميركية، عندما أوقفت البحرية الأميركية السفينة البريطانية ترينت وصادرت اثنين من مبعوثي الكونفدرالية كانا متجهين إلى أوروبا. أثار ذلك غضب بريطانيا وهدّد بنشوب حرب بينها وبين الولايات المتحدة، قبل أن تُحلّ الأزمة بإطلاق سراح المبعوثين وتقديم واشنطن توضيحات دبلوماسية.

في أيلول/سبتمبر 1863 بعنوان "علاقاتنا الخارجية". ونشأت منافسة بين سامنر وويليام إتش سيوارد William H. Seward، وزير خارجية الاتحاد (الولايات الشمالية)، الذي كان البريطانيون يفتقرون إلى الثقة فيه بعد أن وُصم بأنه متعاطف مع المهاجرين الأيرلنديين المستقرين في نيويورك.[3] هذا وقد أعلنت كل من الحكومتين البريطانية والفرنسية أن الولايات الكونفدرالية تُعد "طرفًا متحاربًا" (belligerent) خلال الحرب، مما أتاح للكونفدراليين اقتراض الأموال من الأسواق الأوروبية واستخدام موانئ تلك الدول. وفي المقابل، حاول سيوارد إقناع الأوروبيين بأن "حكومة المتمردين أثبتت أنها ليست عملاقًا جبارًا بل قزم ضئيل" (60-61، 81)، معربًا عن أمله في أن يتراجعوا عن تصنيفهم لها كـ "طرف متحارب".

عقب إعلان إدارة لينكولن عن "وثيقة تحرير العبيد" Emancipation Proclamation، شرع رجال الدين في أنحاء أوروبا في توجيه الانتقادات لـ "الولايات الكونفدرالية الأمريكية". فقد جادل القس البروتستانتي الباريسي إدموند دي برسنس Edmond de Pressense قائلاً: "لم يشهد العالم المتحضر مشهدًا أكثر بشاعة من قيام اتحاد كونفدرالي —يتألف غالبيته من البروتستانت— وتشكيل نفسه... بهدف مُعلن يتمثل في الحفاظ على العبودية ونشرها" (92). ومع ذلك، وكما يوضح بونر في الفصل الرابع، كانت النزعة الأخلاقية الأوروبية محدودة ومقيدة بحكم وضعهم كقوى استعمارية مهيمنة؛ إذ انتاب البريطانيون شعورٌ بـ "الحذر والريبة" بعد أن رحبت القوات الأمريكية بالعبيد المحررين في صفوف جيش الولايات المتحدة، متسائلين عن الأثر الذي قد يخلفه ذلك على جنودهم من "السيبوي"[4] "sepoys" في الهند (107). وقد

[3] كان المهاجرون الأيرلنديون في نيويورك من أكثر الفئات عداءً لبريطانيا في الخطاب السياسي الأميركي، فعلى الرغم من دعمهم للاتحاد ومعارضتهم للكونفدرالية، كانوا ينتقدون الإمبراطورية البريطانية، ويؤيدون الحركات القومية الأيرلندية، ويضغطون ضد أي تقارب دبلوماسي بين واشنطن ولندن. لذلك رأت بريطانيا أن تعاطف وزير الخارجية الأميركي ويليام سيوارد معهم يمثّل تهديدًا دبلوماسيًا، إذ يعني اتساع الخطاب المعادي لها داخل الإدارة الأميركية، واحتمال دعم الولايات المتحدة للقومية الأيرلندية، بما يضعف قدرة لندن على المناورة خلال الحرب الأهلية. ومن ثمّ، كان "تعاطف" بريطانيا مع الأيرلنديين في الخطاب الخارجي أداة ظرفية تخدم مصالحها، لا تعبيرًا عن قبول نفوذهم السياسي داخل الولايات المتحدة.

[4] كلمة "سيبوي" (Sepoys) تُطلق على الجنود الهنود الذين خدموا في صفوف الجيوش التابعة لشركة الهند الشرقية البريطانية ثم في الجيش الاستعماري البريطاني خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. كان معظمهم

مراجعة كتاب

تلاشت تلك النزعة الأخلاقية الأوروبية عندما جابت السفينة "سي إس إس ألاباما" CSS *Alabama* — هي سفينة حربية كونفدرالية صُنعت في إنجلترا— أرجاء العالم، وأسرت الجماهير الأوروبية بمآثرها القتالية، مما أثار غضب واستياء كل من سيوارد وإدارة لينكولن. واكتسب قبطان السفينة، رافائيل سيمز Raphael Semmes، شهرةً بصفته مؤمناً بتفوق العرق الأبيض دون أدنى شعور بالخجل؛ إذ كان "ميله لتقسيم البشرية إلى فئة 'بيضاء' متفوقة وأخرى داكنة البشرة أدنى مرتبة" يروق للكثيرين في أوساط الأرستقراطية الأوروبية (105-108).

طوال فترة الحرب، اتهم كل من سيوارد وتشارلز إف. آدامز —مبعوث الولايات المتحدة لدى بريطانيا العظمى— الحكومة البريطانية بانتهاك قواعد الحياد من خلال السماح لحكومة الكونفدرالية بشراء وبناء سفن في الموانئ الإنجليزية. وفي الفصل الخامس، يوضح بونر أنه "لم تقم حكومة المملكة المتحدة بتعويض الأضرار الناجمة عن دورها في العمليات العدائية البحرية التي شنها المتمردون إلا في وقت متأخر من عام 1872". وبمجرد تسوية هذه المطالبات التي قدمتها الحكومة الأمريكية، استقرت المواقف على جانبي المحيط الأطلسي عند قبول "مبادئ تفوق العرق الأبيض، التي أصبحت —كما تنبأ ألكسندر ستيفنز— نموذجاً يحتذي به العالم 'المتحضر' بأسره" (133). ويجادل بونر بأن سياسات الفصل العنصري التي طُبقت في الجنوب خلال مرحلة إعادة الإعمار قد حظيت بتسامح دولي، باعتبارها ممارسة تماثل أدوار الأوروبيين كقوى استعمارية.

في الفصل الأخير، يربط بونر بين الإدانة الفرنسية —التي صاغها إدوارد لابولاي Edouard Laboulaye — لما عُرف بـ "القضية الخاسرة"[5] (la

من الهندوس والمسلمين، وقد لعبوا دورًا محوريًا في توسّع النفوذ البريطاني في شبه القارة الهندية، كما ارتبط المصطلح تاريخيًا بانتفاضة عام 1857 التي قاد فيها عدد من السيبوي تمرّدًا واسعًا ضد الحكم البريطاني.

[5] تُستخدم عبارة **la cause perdue** (القضية الخاسرة) للإشارة إلى الخطاب الذي نشأ بعد الحرب الأهلية الأميركية لتصوير الكونفدرالية كقضية نبيلة هُزمت رغم عدالتها، وهو سردٌ تبريري صاغه الجنوبيون لتجميل الهزيمة وإعادة تأويل دوافعهم السياسية والعسكرية.

مراجعة كتاب

cause perdue) الخاصة بالكونفدرالية، وبين تحول تلك القضية إلى أسطورة "القضية الخاسرة" (Lost Cause). لقد كان لابولاي "يكره التمرد الكونفدرالي"، ومع ذلك ظل موقفه إزاء قضايا العرق يتسم بالازدواجية والتردد. وفي حفل تدشين تمثال الحرية (الذي جاء بمبادرة من لابولاي)، أشار المتحدثون إلى أن "إنهاء لعنة العبودية كان أمرًا مهمًا، ولكن الأهمية ذاتها كانت تكمن في روح السخاء التي أبداها المنتصرون، إذ منحوا المتمردين المهزومين قدرًا كاملًا من الحكم الذاتي المحلي" (151). ويشير بونر إلى أنه، على جانبي المحيط الأطلسي، تحول المتمرد الكونفدرالي في نظر الناس إلى مواطن وطني؛ ففي حين قوبل الساسة الجنوبيون بالازدراء، حظي القادة العسكريون الكونفدراليون —مثل روبرت إي. لي Robert E. Lee — بالإشادة والتقدير.

يتناول بونر في خاتمة كتابه ما يصفه بتصاعد المشاعر "الكونفدرالية الجديدة" مؤخراً في الولايات المتحدة، ويخلص بأسى إلى القول: "لقد تحول الانفصاليون الكونفدراليون ومدافعوهم المعاصـــرون إلى ظاهرة تنطوي على خطر يفوق مجرد كونها وصمة عار وطنية؛ إذ بات علم التمرد المرتبط بحقبة 'جيم كرو'[6] Jim Crow، وتلك الإشـادات التي تُجمّل 'القضـية الخاسـرة' وتُضـفي عليها طابعاً إيجابياً زائفاً، تبدو اليوم بمثابة أعراض لآفة عالمية". (169) فلنأمل ألا تتفشى هذه الآفة.■

* روبرت إي. بونر، أستاذ التاريخ في كلية دارتموث، الولايات المتحدة الأمريكية.
Robert Bonner is professor of history at Dartmouth College, Hanover, New Hampshire, and holds the Kathe Tappe Vernon Professorship in Biography

** جين فلاهرتي، محاضرةً غير متفرغة في قسم التاريخ بجامعة تكساس إيه آند إم (Texas A&M University)، وهي تعكف حالياً على تأليف كتاب عن وزارة الخزانة خلال الحرب الأهلية.

[6] يشير مصطلح جيم كرو (Jim Crow) إلى منظومة القوانين والممارسات العنصرية التي فُرضت في الولايات المتحدة، خصوصًا في الولايات الجنوبية، بين أواخر القرن التاسع عشر ومنتصف القرن العشرين، لترسيخ الفصل العنصري وحرمان الأميركيين الأفارقة من الحقوق المدنية والسياسية عبر الفصل في المدارس والمرافق العامة وتقييد التصويت وفرض تمييز قانوني واجتماعي ممنهج. ويعود اسم "جيم كرو" إلى شخصية هزلية ظهرت في عروض المنوّعات الأميركية في ثلاثينيات القرن التاسع عشر، ابتكرها المؤدي الأبيض توماس دارتموث رايس، الذي كان يقلّد السود بطريقة ساخرة ومهينة، فتحوّل الاسم لاحقًا إلى رمز لحقبة كاملة من التمييز الممنهج ضد الأميركيين الأفارقة.

مراجعة كتاب

Jane Flaherty is an Adjunct Lecturer in the Department of History at Texas A&M University. She is writing a book on the Treasury Department during the Civil War.

*** مصباح كمال، كاتب في قضايا التأمين.

يمكن قراءة النص الإنجليزي للمراجعة بالنقر على الرابط التالي:
https://eh.net/book_reviews/the-first-pariah-state-how-the-proslavery-confederacy-menaced-the-world/
Copyright (c) 2026 by EH.Net

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر.
http://iraqieconomists.net/ar/